

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات
القرار : ع105
تاريخ القرار: 21 نوفمبر 2014

قرار

بتاريخ 21 نوفمبر 2014، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع105-دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي

من جهة

المدعى عليها: شركة" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01-دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46-دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01-دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10-دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026-دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53-دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ54 دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة بايقاف عرضها التجاري « Week-end UNO هذا عندك Bonus » وسحب جميع لوائحه الإشهارية الى حين البت في أصل النزاع مع التصييص على النفاذ العاجل وبصرف النظر عن كل أوجه الطعن الممكنة.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن 'تقدمت بتاريخ 5 نوفمبر 2014 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت تحت عدـ144 دد تظلمت بموجبها من تعمد شركة تسويق العرض تجاري "Week-end UNO هذا عندك Bonus" والذي يخول للمشاركين فيه التمتع بـ bonus % 100 عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دينارات صالحة نحو كل المشغلين وشراء "forfaits Internet Mobile"، وذلك خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 أكتوبر 2014 مشككة في حصول ذلك العرض على موافقة الهيئة الوطنية للاتصالات لمخالفته للقرار عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها فضلا عن خرقه للقانون عدد 117 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك، وانتهت المدعية الى طلب قول ما يقتضيه القانون في مخالفة العرض التجاري المتظلم منه لقواعد الإشهار وللمبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية وتطبيق مقتضيات الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت 'تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من الممارسات اللامشروعة التي أقدمت عليها والمتمثلة في تسويقها للعرض التجاري "Week-end UNO هذا عندك Bonus" خلال أيام 24 و25 و 26 أكتوبر 2014 و الذي مكنت بموجبه مشتركى عرض UNO من التمتع بـ 100% bonus عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دينارات صالحة نحو كل المشغلين وشراء "forfaits Internet Mobile" مؤكدة عدم احترامها لقرار الهيئة عـ54 دد المشار إليه آنفا وخرقها لشروط الموافقة والمتعلقة خاصة بإشهار الأسعار بالاضافة إلى إخلالها بالقانون المنظم لحماية المستهلك الأمر الذي أثار سلبا على مصالحها المالية وألحق بها أضرار مادية وانتهت الى طلب اتخاذ تدابير وقائية تقضي بإلزام المدعى عليها بإيقاف العرض موضوع الدعوى وسحب جميع لوائحه الإشهارية الى حين البت في أصل النزاع مع التصييص على النفاذ العاجل بصرف النظر عن كل أوجه الطعن الممكنة.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر عدد 18279 محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ ، بتاريخ 31 أكتوبر 2014 تضمن معاينة لومضة اشهارية خاصة بالمشغل ، بالصفحة الأخيرة من جريدة ، الصادرة بتاريخ 26 أكتوبر 2014 تنص على خصائص العرض التجاري المتظلم منه دون بيان لسعر الدقيقة الواحدة للمكاملة كما أدلت بوثيقة إشهارية للعرض موضوع النزاع تتضمن خصائصه التجارية .

الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل الى استصدار قرار وقائي تحفظي يقضي بسحب العرض الترويجي المتظلم منه وسحب جميع لوائحه الإشهارية.

وحيث ثبت من عريضة الدعوى ومؤيداتها أن مدة ترويج العرض التحفيزي موضوع النزاع قد انتهت يوم 26 أكتوبر 2014.

وحيث أن تقديم العارضة للمطلب الراهن بتاريخ 5 نوفمبر 2014 أي بعد مرور 10 أيام على تاريخ انتهاء مدة ترويج العرض التحفيزي المشتكى به، يجعل مطلبها الرامي إلى استصدار تدبير وقتي لإيقاف ذلك العرض غير ذي موضوع.

وحيث وطالما انتهت مدة ترويج العرض قبل تقديم المطلب، فإن ما أثارته المدعية من خرق المدعى عليها عند ترويجها له لمقتضيات القرار عـ54 عدد المؤرخ في 11 جوان 2014 المشار إليه آنفا وللقانون عدد 117 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك، يخرج عن مناط التدابير الوقائية ويكون محل نظر في الأصل .

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب لم يكن في طريقه واتجه رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس